محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الشركة")
المنعقد يوم الأثنين 25 مارس 2024 م
في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً
بقاعة روتندا للإجتماعات، فندق الريتز كارلتون، ضاحية السيف، مملكة البحرين

حضـــر الاجتماع من المساهمين:

(الرجاء الاطلاع على قائمة الحضور المرفقة).

كما حضر الاجتماع السيدات والسادة التالية أسماؤهم:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود	رئيس مجلس إدارة الشركة
السيد/ جمعة حسن أبل	عضو مجلس إدارة الشركة
فضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة بحر	عضو هيئة الرقابة الشرعية
السيد/ عبد الله عبدالعزيز طالب	الرئيس التنفيذي
السيد/ ميسان فيصل المسقطي	مساعد المدير العام، رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية
السيد/ ثاقب محمود مصطفى	مساعد المدير العام، رئيس الشئون المالية، رئيس الرقابة المالية
الشيخ الدكتور/ عادل المرزوقي	رئيس التنفيذ والتنسيق الشرعي
السيدة/ فاطمة عبد الله مفيز	رئيسة الشؤون القانونية، الالتزام ومكافحة غسيل الأموال
السيد/ علي أحمد علي محمد	سكرتير مجلس إدارة الشركة
السيد/ ماهيش بالاسوبرامانيام	ممثلًا لـ كي بي أم جي ، المدقق الخارجي
السيد/ حسن جاسم	ممثلًا لـ كي بي أم جي ، المدقق الخارجي
السيدة/ نوف البلوشي	ممثلاً لإدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي
السيدة/ فاطمة السعد	ممثلاً لإدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي
السيدة/ ريان علي	ممثلًا لإدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي
السيد/ سنان الشروقي	ممثلًا لبورصة البحرين
السيدة/ مريم الجبن	ممثلاً لوزارة الصناعة والتجارة

الرئاســة والأمانة:

تولى صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود رئاسة الجمعية العامة العادية ("الرئيس") وقام بالترحيب بالحضور الكريم من المساهمين الذين حضروا أصالة أو وكالة وهيئة الرقابة الشرعية وبمندوبي وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ومدققي الحسابات. ثم اقترح الرئيس تكليف السيدة/ فاطمة عبد الله مفيز لأمانة سر الاجتماع ووافق الحضور على ذلك.

الدعــوة والنصــاب القانوني:

تم نشر الدعوة وجدول الأعمال للمساهمين لحضور الجمعية العامة العادية بتاريخ 4 مارس 2024م بنحو ما هو مطلوب بموجب المادة (199) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001م وتعديلاته ("قانون الشركات التجارية").

وكلف الرئيس مندوبي السادة/ شركة كفين تكنولوجيز (البحرين) ذ.م.م للقيام بحصر عدد الحضور والنسبة المئوية التي يمثلونها من إجمالي عدد الأسهم، فتبين أن النصاب القانوني المطلوب لانعقاد الجمعية العامة العادية مكتمل على النحو المطلوب حسب المادة (201) من قانون الشركات التجارية والمادة 48(2) من النظام الأساسي للشركة حيث بلغت نسبة الحضور سواء بالأصالة أو بالوكالة 51.62%.

تم بعد ذلك استعراض بنود جدول الأعمال والنظر فيها على النحو التالي وطلب الرئيس من الحضور إبداء موافقتهم على جدول الأعمال:

البند الأول: ***استلام محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقد بتاريخ 27 مارس 2023م والتصديق عليه.***

بعد عرض هذا البند للنقاش وطلب الموافقة عليه، أبدى المساهمين موافقتهم عليه:

"تقرر التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 27 مارس 2023م".

البند الثاني: ***مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ووضعها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م والتصديق عليه.***

أشار الرئيس إلى أن التقرير تم توزيعه على الحضور وأتاح الفرصة للمناقشة وتقديم أية ملاحظات أو استفسارات، ولما لم يتقدم أحد من الحاضرين بأية ملاحظات اقترح الرئيس الموافقة على التقرير وتمت تثنية الاقتراح والموافقة عليه، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة والتصديق على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م".

البند الثالث: ***استلام تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.***

طلب الرئيس من فضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، قراءة التقرير وتم سرد النقاط التالية من تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م:

أ- أن مجمل أعمال وأنشطة الشركة تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
ب- أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
ج- فيما يخص الإيرادات المستحصلة من الإستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة من الأصول غير الشرعية التي آلت إلى الشركة في عام 2010م، فقد تم تحديدها وإعلانها وبيانها للمساهمين في الإيضاح رقم 41 المتعلق بالبيانات المالية الموحدة، وتوجيه الهيئة بالإستمرار في تصحيح أوضاع هذه الإستثمارات.
د- أنه تم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وأن مسؤولية إخراج الزكاة، إن وجدت، بالنسبة للمساهمين تقع عليهم.

فيما يخص الدخل غير المتوافق مع الأحكام والمبادئ الشرعية، لضمان الإلتزام بالفتاوى والتوجيهات السابقة لهيئة الرقابة الشرعية فيما يخص الأصول غير المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي ضمت إلى الشركة في عام 2010م، فقد راجعت الهيئة بيان دخل الشركة الموحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، وتبين لها أن الشركة قد أفصحت عن الإيرادات والنفقات المرتبطة بالأصول التقليدية وبالخصوص الإيضاح الوارد برقم 41. وحيث إنه قد تم التخلص من أغلب تلك الأصول غير الشرعية بتاريخ 7 يوليو 2022م، فلم تتحقق أية مكاسب غير شرعية لسنة 2023م.

وبعد الاستماع إلى التقرير أتاح الرئيس المجال للحضور للتقدم بما قد يكون لديهم من استفسارات، وحيث لم تكن هناك أية استفسارات، فقد:

"تقرر أنه تم الاطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م."

البند الرابع: ***استلام تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.***

طلب الرئيس من ممثلي السادة/ كي بي أم جي، المدققين الخارجيين، قراءة التقرير على الحضور، وقام السيد/ حسن جاسم بقراءة التقرير والإشارة إلى أمور التدقيق الرئيسية كما هو مبين في التقرير والمتطلبات القانونية والتنظيمية والشرعية من التقرير الخاصعة لمتطلبات قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع والأحكام المعمول بها من المجلد السادس). ومن ثم طلب الرئيس من الحضور التقدم بما قد يكون لديهم من أسئلة أو استفسارات، ولعدم وجود أية أسئلة فقد:

"تقرر أنه تم الاطلاع على تقرير مدققي الحسابات السادة / كي بي أم جي حول

البيانات المالية الموحدة للشركة للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م".

البند الخامس: ***مناقشة البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م والتصديق عليها.***

طرح الرئيس البيانات المالية الموحدة للمناقشة واتاح الفرصة للحضور للتقدم بما قد يكون لديهم من أسئلة أو ملاحظات.

وحيث لم تكن هناك ملاحظات فقد اقترح الرئيس الموافقة على البيانات المالية الموحدة وقام أحد المساهمين بتثنية الاقتراح، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على البيانات المالية الموحدة للشركة للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م".

البند السادس: ***اعتماد توصية مجلس الإدارة، بعد أخذ موافقة الجهات الحكومية والرقابية المعنية، لتحويل خسائر السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بمبلغ 9,311,000 دولار أمريكي إلى الخسائر المتراكمة.***

طرح الرئيس التوصية للمناقشة واتاح الفرصة للمساهمين للتقدم بما قد يكون لديهم من ملاحظات.

وحيث لم تكن هناك ملاحظات فقد اقترح الرئيس الموافقة على توصية مجلس الإدارة ووافق المساهمون على ذلك، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على اعتماد توصية مجلس الإدارة، بعد أخذ موافقة الجهات الحكومية والرقابية المعنية، لتحويل خسائر السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بمبلغ 9,311,000 دولار أمريكي إلى الخسائر المتراكمة."

البند السابع: ***التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، مع أية أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين كما هو مبين في الإيضاح رقم 32 من البيانات المالية امتثالاً للمادة 189 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("قانون الشركات التجارية").***

أشار الرئيس إلى أن الايضاح رقم (21) من البيانات المالية يضم العمليات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين تماشيا مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية، وقد تم توزيعه على الحضور وأتاح الفرصة للمناقشة وتقديم أية ملاحظات أو استفسارات، ولما لم يتقدم أحد من الحاضرين بأية ملاحظات اقترح الرئيس الموافقة على هذا البند وتمت تثنية الاقتراح والموافقة عليه، وبناءً عليه:

"تقرر إنه تم الموافقة على الإيضاح رقم (21) الخاص بالعمليات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين".

البند الثامن: ***مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون الشركات التجارية والتصديق عليه.***

أشار الرئيس إلى أن التقرير تم توزيعه على الحضور وطلب من الحضور إبداء ما قد يكون لديهم من ملاحظات حول هذا الموضوع إلا أنه لم يتقدم أحد بأية ملاحظة، وبناءً عليه:

"تقرر أنه تمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي".

البند التاسع: ***إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.***

عرض الرئيس الموضوع للمناقشة وطلب من الحضور التقدم بما قد يكون لديهم من ملاحظات، ولم يتقدم أحد من الحاضرين بأية اعتراض، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م".

البند العاشر: ***الاطلاع والمصادقة على المزايا والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.***

عرض الرئيس الموضوع للمناقشة وطلب من الحضور التقدم بما قد يكون لديهم من ملاحظات، ولم يتقدم أحد من الحاضرين بأية اعتراض، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على المزايا والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م".

البند الحادي عشر: ***المصادقة على تعيين السيد/ جمعة حسن علي أبل كعضو في مجلس الإدارة، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي.***

أشار الرئيس بأن المساهم الرئيسي دار المال الإسلامي ترست قد قام بتعيين السيد / جمعة حسن أبل كعضو مجلس إدارة تنفيذي خلفًا للسيد محمد بوجيري، والذي استقال في 31 ديسمبر 2023.

و أضاف الرئيس بأن في يوم 28 فبراير 2024، حصلت إدارة الشركة على عدم ممانعة مصرف البحرين المركزي على تعيين السيد / جمعة أبل ليحل محل العضو المستقيل.

عرض الرئيس الموضوع للمناقشة وطلب من الحضور التقدم بما قد يكون

لديهم من ملاحظات، ولم يتقدم أحد من الحاضرين بأية اعتراض، وبناءً عليه:

"1- تقرر الموافقة على قبول استقالة السيد / محمد عبدالرحمن بوجيري، ممثل المساهم الرئيسي دار المال الإسلامي ترست، من عضوية مجلس الإدارة؛ و

2- المصادقة على تعيين السيد / جمعة حسن علي أبل كعضو تنفيذي في مجلس الإدارة، ممثلاً للمساهم الرئيسي دار المال الإسلامي ترست، ليحل محل السيد / محمد عبدالرحمن بوجيري".

البند الثاني عشر: اعتماد توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

اقترح الرئيس الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين السادة/ كي بي أم جي كمدققين خارجيين لحسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ووافق الحاضرون على ذلك، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على توصية مجلس الادارة بشأن تعيين المدقق الخارجي السادة/ كي بي أم جي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الادارة بتحديد أتعابهم".

البند الثالث عشر: ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية:

استفسر الرئيس عما إذا كان هناك مواضيع مستجدة تنطبق عليها شروط المادة (207) من قانون الشركات التجارية، إلا أنه لم تكن هناك أية موضوعات اخرى للنقاش.

انتهاء الجلسة: ونظراً لعدم وجود أية أعمال أخرى للعرض على الاجتماع فقد تقدم الرئيس بالشكر والتقدير لجميع الحاضرين من مساهمين وعضو هيئة الرقابة الشرعية وممثلي الجهات المعنية ومدققي الحسابات للتكرم بالحضور والمشاركة، وأعلن عن رفع الجلسة.

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود
رئيس الاجتماع